

عدم الاستقرار السياسي في الكويت... بحث حول أهم العوامل المفصلة للظاهرة

أ. بن عبد الله عبد الكريم⁽¹⁾
أ. عويشة بوزيد⁽²⁾

الملخص:

الكويت واحدة من البلدان العربية التي لا زالت تعاني من البحث عن حلول ناجعة ونهائية للمشكلات السياسية والاقتصادية التي واجهتها منذ زمن بعيد، فالاستقرار السياسي أصبح مطلباً جماهيرياً أساسياً ومحورياً لا بد على الحكومة الكويتية من تحقيقه و ذلك لن يتم إلا من خلال ترشيد الحكم عن طريق إعادة النظر في مسار التحول الديمقراطي، هذا الأخير الذي لن يتوج إلا عن طريق القضاء على المعضلة الدستورية، تحقيق الوحدة الوطنية و القضاء على مؤشرات الصراع الطائفي، ناهيك عن انتهاج السياسات الاقتصادية الفعالة والمتمركزة على إعداد برامج كفيلة بتفعيل مبدأ الدمج بين برنامج عمل القطاع العام والخاص.

ABSTRACT:

Kuwait is one of the Arab countries, which are still suffering from the search for viable and lasting solutions to political problems and economic faced for a long time, political stability is becoming a requirement turn out essential and pivotal to be on the Kuwait government to achieve and it will be only through the rationalization of governance by re-examine the path of democratic transformation of the latter, which will be crowned only by the elimination of the constitutional dilemma, to achieve national unity and the elimination of sectarian conflict indicators, let alone pursue effective economic policies and &concentrated on the preparation capable

*1 - أستاذ بكلية الحقوق و العلوم السياسية - جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -

*2 - أستاذة بكلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة تلمسان -

of activating the principle of integration between the program of work of the public and private sector programs .

مقدمة:

لا تزال منطقة الخليج من أهم المناطق الحيوية الاستراتيجية في عالم اليوم، فكما هو معلوم فهي ضمن قائمة المناطق المتوفرة على موارد نفطية ضخمة، لهذا تعد المنطقة حقا مصدرا هاما لاحتياجات الطاقة العالمية من النفط و الغاز، و هذا بدوره ما عرضها لانجذاب بعض القوى الكبرى العالمية و الاقليمية و التي ركزت اهتماماتها وأولوياتها على تكثيف نفوذها في المنطقة و دولة الكويت تعد جزء هام في المنطقة شهدت تحولات بارزة على المستوى السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي خصوصا بعد نيلها الاستقلال و ولوجها مرحلة تأسيس الدولة الكويتية الحديثة هذه الأخيرة التي واجهت تحديات كثيرة تحقق إلى جانبها نوع من الحريات السياسية و النمو الاقتصادي و التي لا تزال الشغل الشاغل لأفراد المجتمع الكويتي، و لهذا نستطيع القول بأن هذين المطلبين أصبحا موضوع صراع مع السلطة السياسية القائمة على شؤون البلاد، و بالتالي هذا ما أدى إلى افتقاد عنصر هام ألا و هو « الاستقرار السياسي » ناهيك عن بروز مجموعة لا يستهان بها من المشكلات الاقتصادية و المتضمنة استفحال ظاهرة الفساد المالي، غياب العدالة التوزيعية للثروة و الاعتماد على الموارد النفطية بشكل كبير. من هنا و اعتمادا على ما سبق سنحاول من خلال عناصر هاته الدراسة بحث أهم العوامل السياسية والاقتصادية المفعلة لغياب عامل الاستقرار السياسي في المنطقة.

أولا- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هاته الدراسة بالأساس في إبراز و إيضاح أسباب تفاقم ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نطاق جغرافي محدد تمثل في دولة الكويت، و بالتالي الخروج بنتائج هامة حول الموضوع او بالأحرى الكشف عن الداء للوصول بالنهاية إلى تشخيص العلاج.

و الأهم من ذلك كله هو البعد المعرفي، بمعنى أدق أي بحث مهما كانت طبيعته سيمثل إسهاما علميا معرفيا من شأنه إثراء المواضيع التي تبقى محل جدل بين الباحثين والمختصين في ميدان العلوم الاجتماعية - بصفة عامة - و العلوم السياسية - بصفة خاصة-

ثانيا- أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تركيز الاهتمام على موضوع الاستقرار السياسي - بشكل عام - أي محاولة التعريف بالظاهرة و إسقاطها على دولة الكويت التي تمثل نموذجا للبلدان النامية و التي تعاني من ذات المشكل، فالهدف الأساس تركز على بحث و تحليل الأسباب الكامنة وراء غياب عامل الاستقرار السياسي في الكويت، و بالتالي إيجاد الحلول الناجعة لذلك و التي تكون بالأخير خيارا أمثل أمام صناع القرار السياسي في البلدان النامية بشكل عام.

ثالثا- الإشكالية:

من أكثر الظواهر انتشارا و خطورة في دولة الكويت نجد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وهذا طبعا جاء كنتيجة حتمية لتراكم جملة من الظروف و العوامل، إذا من هنا صيغت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما مدى مساهمة العوامل السياسية و الاقتصادية في تدعيم و ارساء دعائم ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت؟

الفرضيات:

- غياب أسس الديمقراطية في الواقع العملي أدى إلى استفحال ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت.

- غياب أسس العدالة التوزيعية و انتشار جميع مظاهر الفساد المالي في الكويت زاد من حدة انتشار عامل اللإستقرار السياسي.

- يعد الحكم الراشد و خلق فرص التكامل بين القطاعين العام و الخاص البديل الأمثل أمام صانع القرار السياسي لتحقيق عامل الاستقرار.

رابعا- منهجية الدراسة:

من الصعب جدا الاستعانة بمنهج محدد في دراسة كهذه إلا أننا اعتمدنا على المنهج التاريخي التحليلي بشكل بارز و ذلك من أجل عرض مجموع الآراء و المفاهيم المتعلقة بهذا الموضوع.

المنهج الوصفي التحليلي أيضا يمثل أهم أداة استعنا بها في هذه الدراسة على اعتبار أنه

يساعد على وصف الحالة محل الدراسة و تحليلها تحليلا علميا موضوعيا، كما لا ننسى دور منهج دراسة الحالة الذي بدوره مثل الوسيلة الأمثل أمام الباحث لتسهيل عملية الوصف، التحليل و التفسير خصوصا و ان الدراسة بحد ذاتها تعد دراسة حالة.

خامسا- تقسيم عناصر الدراسة:

لقد قسمت الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية تناول الأول منها أبرز العوامل السياسية التي أرست ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الدولة، و في نفس السياق تم التعرض وبشكل من التفصيل إلى المعنى العام للظاهرة، كما تم الكشف عن طبيعة و ظروف العمل الحكومي في البلاد، ناهيك عن تحليل جوانب ظاهرة العنف السياسي في المنطقة، و أما بالنسبة للمحور الثاني فقد اشتمل على أهم العوامل الاقتصادية المسببة لهاته الظاهرة والتي تركزت في عنصرين رئيسين وهما استفحال ظاهرة الفساد المالي، ثانيها تناول قضية التفاوت في توزيع الدخل.

المحور الثالث من المقال جاء ليكون بمثابة تقييم لما تم عرضه فيما سبق، فقد أبرز آثار ومضاعفات الظاهرة و من ثم تسهيل عملية الكشف عن الخيارات البديلة للحد من تفاقم الظاهرة و التي تضمنت تفعيل أسس الحكم الراشد في البلاد و ضرورة تبني خيار التكامل و الدمج بين أعمال القطاع العام و الخاص.

أولا- العوامل السياسية و عدم الاستقرار السياسي في الكويت

01- التعريف بمفهوم عدم الاستقرار السياسي:

عدم الاستقرار السياسي من المفاهيم السياسية الشديدة الغموض و التعقيد، و للإشارة فإن هناك فريق من المختصين اعتبره مقتصرًا على عدم الاستقرار الحكومي فها هنا نستطيع القول بان عدم الاستقرار السياسي يتضمن حدوث التغيرات السريعة و المتتالية في أعضاء الهيئة الحاكمة، أما البعض الآخر فقد اعتبره مرتبطًا بمدى حدوث التحولات السريعة واللامتناهية في الإطار النظامي للدولة من شكل محدد إلى عكسه و نقيضه، عموما لقد اتسع المفهوم ليشمل الأوجه المختلفة و المتعددة لأعمال العنف السياسي، المظاهرات، الشغب، الاغتيالات السياسية، الحروب الأهلية و الحركات الانفصالية⁽¹⁾.

الباحث «حمدي عبد الرحمن حسن» قدم تعريفا للمفهوم معتبرا بأنه:

« عدم مقدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، و عدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة و التحكم فيها، و يصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة، و تناقض شرعيته و كفاءته من جهة أخرى»²

التعريف المقدم لنا من طرف الباحث «حمدي عبد الرحمن حسن» يؤكد لنا الافتراض القائل بأن عدم الاستقرار السياسي يحدث في نطاق معين عند الحد الذي يصبح فيه النظام السياسي القائم في ذلك النطاق غير قادر على التكيف مع الأزمات و التحديات التي تواجهه و على كافة المستويات و الميادين، و بهذا تصبح أعمال العنف السياسي منتشرة و بشكل كبير فتسود جميع مظاهر الفوضى داخل المجتمع ككل.

و في نفس السياق نجد أن الباحثة « نيفين مسعد » كانت لها وجهة نظر أخرى معاكسة تماما لتلك التي تبناها الباحث « حمدي حسن عبد الرحمن » حيث اعتبرت الباحثة أن الاستقرار السياسي لا يقتزن بغياب العنف السياسي فالالتجاء إلى هذا الأخير يبرر لنا عدم جدوى وسائل التعبير الأخرى عن المطالب و الاحتياجات المجتمعية، فالأمر الأكيد هو أن التغيير يعد المساهم الأكبر في حفظ النظام من اهتزاز شرعيته و تدني مستوى أداءه وفعاليته⁽³⁾.

من خلال ما تم التطرق إليه فيما سبق نلمح جيدا بأن تحقيق عامل الاستقرار السياسي ليس بالأمر الهين بل يصعب ذلك أمام الأنظمة السياسية و على اختلاف طبيعتها، على العموم هناك جملة من المؤشرات و التي اتفق عليها جل الباحثين و المتعلقة بعامل الاستقرار السياسي، و فيما يلي سنحاول إجمالها.

بداية لا بد من التأكيد بأن الحكومة الديمقراطية تعد الأمثل فهي حكومة الأغلبية التي تصبح السلطة فيها ملكا للشعب - إن صح التعبير- فشرعية الحكم مرهونة بشرط مشاركة الشعب سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تسيير شؤون البلاد⁽⁴⁾.

إذن شرعية النظام السياسي تعد أهم دعائم الاستقرار السياسي، تلك الشرعية المتضمنة تبرير السلطة الحاكمة من منطلق الإرادة الجماعية.

و إضافة لمؤشر الديمقراطية و شرعية النظام السياسي هناك مجموعة أخرى هامة من الدلالات التي تعبر عن استتباب الأمن و الاستقرار السياسي أبرزها النمط السلمي لانتقال السلطة في الدولة، و قوة النظام السياسي و مقدرته على حماية المجتمع و سيادة الدولة، أيضا محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية الاستقرار البرلماني، غياب العنف و انعدام التمردات على النظام و الحروب الأهلية والحركات الانفصالية، و الاله من ذلك كله هو توافر عنصر المواطنة و الوحدة الوطنية و بالتالي اختفاء ما يعرف بالولاءات التحتية⁽⁵⁾

إذن كانت هذه أهم سمات الاستقرار السياسي، فبتوافر هاته المؤشرات حتما سيحقق عامل الاستقرار و بالتالي القضاء على فكرة وجود عدم استقرار سياسي.

02- لمحة عامة عن ظروف العمل الحكومي في الكويت:

لننطلق من الفكرة القائلة بأن عدم الاستقرار السياسي مرهون بحدوث التغييرات السريعة و المتتابعة على مستوى الجهاز الحكومي.

دولة الكويت واحدة من البلدان التي شهدت في الفترة القصيرة الماضية ما بين عام 2006 و 2008 تشكيل ما يقرب حوالي خمس وزارات في حدود آجال سبعة شهور و أربعة أيامن و للإشارة فإن هذا الوضع استمر إلى غاية العام 2011⁽⁶⁾

انطلاقا من هنا يثار التساؤل التالي:

ما هي أهم الأسباب الكامنة وراء هذا الوضع المتأزم و عجز النظام أمام تحقيق عامل الاستقرار السياسي؟

على الرغم من أن أحكام دستور دولة الكويت تدعو إلى الأخذ بشكل الدولة البسيطة الموحدة القائمة على وجود سلطات عامة فهناك سلطة تنفيذية واحدة، سلطة تشريعية واحدة و سلطة قضائية واحدة، مؤكدة أحكام الدستور الكويتي على ضرورة الالتزام بمبدأ الفصل بين عمل تلك السلطات⁽⁷⁾

إلا أنه و بالنظر إلى قضية ظروف العمل الحكومي في الكويت نلمس بأنه عرف نوعا من عدم الاستقرار السياسي كما أسلفنا الذكر.

و لعل أهم أسباب بروز ظاهرة عدم الاستقرار الحكومي هو وجود نوع من التردد

والتهاون في تنفيذ السياسات العامة، ناهيك عن إلغاء المراسيم بعد صدورها مباشرة و العدول عن القرارات الوزارية، و الأهم من ذلك كله هو تأزم الموقف بين الحكومة و مجلس الامن في نفس الفترة التي أشرنا إليها فيما سبق⁽⁸⁾

و بالرجوع إلى موضوع الفصل بين السلطات في النظام الكويتي نستطيع القول بأن الدستور عمد إلى التأكيد على تفعيل المبدأ كبديل أنسب لتحقيق الديمقراطية، و بالتالي إرساء نوع من الاستقرار السياسي، و الذي سيلقي بتأثيراته الإيجابية على كافة المستويات والميادين بدءا بالميدان الاقتصادي ووصولاً إلى الميدان الاجتماعي.

عموما لقد نصت المادة (50) من الدستور الكويتي على أن:
«يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقا لأحكام الدستور، و لا يجوز لأي سلطة منها العزول عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في هذا الدستور»⁽⁹⁾
المادة تؤكد على أن الفصل بين وظائف السلطات ضرورة لا مناص منها، لكن وبالرجوع إلى نص المادتين (51) و (53) من نفس الدستور تناقض سابقاتها و فيما يلي سنورد نصي المادتين.

المادة (51) نصت على ما يلي:

« السلطة التشريعية يتولاها الأمير و مجلس الأمة وفقا للدستور»⁽¹⁰⁾

المادة (53) نصت على ما يلي:

« السلطة القضائية تتولاها المحاكم باسم الأمير في حدود الدستور»⁽¹¹⁾

لقد قمنا بالتركيز على المعضلة الدستورية اعتبارا بأن دولة الكويت كغيرها من البلدان العربية النامية التي لا زالت تعاني صراعا حقيقيا حول مدى تطبيق التشريعات و المراسيم التنظيمية بالشكل المطلوب خصوصا تلك المتعلقة بمبدأ الفصل بين السلطات.

و في نفس السياق اعتبر الخبير الدستوري الدكتور «محمد الفيلي» إن التحدي المقبل الذي سيواجه الكويت هو تطور النظام البرلماني، فقد صرح للمجلة « مجلة العرب الدولية» قائلا:

« الدستور الكويتي الحالي اختار نظاما برلمانيا ضيقا إلى حد ما، لأنه يجعل الحياة البرلمانية تسير من دون أحزاب سياسية و عدم وجود هاته الاخيرة يقود إلى عدم وجود

حكومة أغلبية داخل البرلمان و بالتالي فإن العرف جرى أن يقوم الرئيس (الأمير) بتعيين رئيس الوزراء بعد استشارة البرلمان، لأنه لا توجد أغلبية برلمانية و لا يوجد تنظيم للحياة السياسية»⁽¹²⁾

في الواقع ظروف العمل الحكومي في الكويت تميزت بنوع من اللإستقرار، و من خلال دراستنا هاته حاولنا التركيز على أهم مؤشرات عدم الإستقرار الحكومي مركزين على المشكلة الدستورية و عدم الثبات و الاستمرار بالنسبة لأعضاء الهيئة الحاكمة، المهتم لا زالت الكويت و إلى غاية يومنا هذا تطمح لتحقيق عنصر الأمن أولا طبعا ذلك من خلال تفعيل أسس ومبادئ الديمقراطية و حل مشكل صراع الهويات والصراع الطائفي و صراع النخبة.

03- انتشار ظاهرة العنف السياسي في الكويت:

لقد تعرض الأستاذ «محمد محفوظ» في دراسته الموسومة: «أسباب ظاهرة العنف في العالم العربي» لمفهوم العنف معتبرا بأنه:

« هو كأي ظاهرة مجتمعية بحاجة غلى تعريف دقيق و تحديد علمي و معرفي لمسبباته و عوامله وموجباته... و من ثم فإن الوقوف على العوامل التي أفرزت ظاهرة العنف يتطلب التفسير الدقيق لمعنى العنف... فحسب الباحث «محمد محفوظ» فإن العنف في اللغة يعني كل قول أو فعل ضد الرأفة و الرفق و اللين»⁽¹³⁾

يعرف العنف على أنه ذلك السلوك الذي يتم من خلاله استخدام القوة البدنية، أو استخدام التصرفات غير اللائقة و المقبولة إلى الحد الذي يفرز الأذى البدني أو النفسي أو المعنوي للآخرين، عموما نستطيع التأكيد بأنه سلوك ناتج عن خلل في التنشئة الاجتماعية للفرد»⁽¹⁴⁾

على العموم العنف ينتج عن ما يعرف بالحرمان النسبي الذي يقود نحو التوتر الذي ينشأ عن التعارض بين ما ينبغي أن يكون و بين ما هو كائن بالفعل، فغالبا ما تعد قضية إشباع القيم الاجتماعية أهم دافع يوجه الأفراد نحو ممارسة العنف، خصوصا فئة الشباب التي يصبح سلوكها السياسي متصف بالخيالية والمثالية و بالتالي رفض الواقع و السعي و بكل الطرق نحو تغييره⁽¹⁵⁾

إذن من هنا يتضح لنا بأن العنف السياسي ينحصر نطاقه ضمن علاقة الانسان بالدولة⁽¹⁶⁾ و للإشارة فإن الكويت واحدة من الدول التي عرفت هذا النوع من السلوك نظرا للسخط الشعبي حول ما هو قائم من سياسات و برامج حكومية لم تصل بعد إلى درجة المقدره على تحقيق كافة المطالب الجماهيرية المطروحة أمامها.

هناك العديد من الأطراف المسؤولة عن تفشي ظاهرة العنف في الكويت أبرزها نجد مجلس الأمة الذي اعتبر طرفا فاعلا في تأجيج النعرات الطائفية و القبلية... إلخ، فما من سبيل نحو الحد من الظاهرة إلا من خلال البدء بتطبيق مبدأ العدالة و سيادة دولة القانون، وبالتالي القضاء على كل ما يعرف بالوساطات و المحسوبيات⁽¹⁷⁾

باختصار لم تعد المسيرات و التظاهرات و الاحتجاجات في حالة توقف و تراجع بل أضحت ظواهر سياسية و اجتماعية جماهيرية ملازمة لحياة الأفراد الكويتيين، فلا زالت المطالب الاصلاحية تعد أهم هدف يسعى نحو تحقيقه هؤلاء الأفراد⁽¹⁸⁾

خلاصة القول أصبحت الحكومة الكويتية مطالبة بإعداد خطة محكمة لملا فراغ الشباب و الاستثمار في طاقاتهم عن طريق توفير فرص العمل الملائمة لقدراتهم، و بالتالي العمل بكل جهد على القضاء على ظاهرة البطالة التي تعد أهم مدخل من مداخل العنف.

ثانيا: العوامل الاقتصادية و عدم الاستقرار السياسي في الكويت

01- استفحال ظاهرة الفساد المالي في الكويت:

يعتبر الفساد أخطر آفة لها تأثيرات سلبية واضحة على النسيج الاجتماعي في مختلف جوانبه الثقافية، السياسية و الاقتصادية.

و للإشارة فإن منظمة الشفافية العالمية اعتبرته واحد من أكبر التحديات التي تواجه عالم اليوم الحديث، فهو أهم سبب يعرقل عملية الحكم الصالح و يدفع إلى تشويه السياسات العامة، و الحاق الضرر بالقطاع الخاص، باختصار الفساد يؤدي إلى تغييب العدالة التوزيعية و بالتالي سيلحق حتما أكبر الأضرار بفتنة الفقراء في المجتمع⁽¹⁹⁾

و لعل أهم سبب مفعول لهاته الآفة هو سعي كافة الأطراف الاقتصادية لتحقيق مصلحتها الفردية الخاصة و تعظيمها أي البحث الدائم عن العيش في حالة الرفاهية و خلق الثروة

على حساب الآخرين، من هنا نستطيع القول بأن المصالح الأنانية لتلك الأطراف - إن صح التعبير - تكون المحرك الأساسي للتفاعل فيما بينهم⁽²⁰⁾.

لقد عمدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى التطرق إلى إبراز أهم حالات الفساد و المتمثلة فيما يلي:

- 1- رشوة الموظفين العموميين الوطنيين.
- 2- رشوة الموظفين العموميين الأجانب و موظفي المؤسسات الدولية العمومية.
- 3- اختلاس الممتلكات أو تبيدها.
- 4- المتاجرة بالنفوذ.
- 5- إساءة استغلال الوظائف.
- 6- الاثراء غير المشروع.
- 7- الرشوة في القطاع الخاص.
- 8- اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص.
- 9- غسل العائدات و إعاقة سير العدالة⁽²¹⁾.

عموما سنحاول و من خلال هذا الجزء من الدراسة الإحاطة بأهم جوانب الفساد المالي في الكويت مركزين على التعريف بهاته الظاهرة، مع إبراز أهم الأسباب الكامنة وراء حدوثها.

الفساد المالي يقصد به تلك المعاملات المالية و الاقتصادية المنافية و المخالفة لأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية، فمن خلال هذا النمط من الفساد يتم أكل أموال الناس بالباطل فيسود عدم الاستقرار و على كافة المستويات و الميادين في المجتمع.

أما فيما يخص أهم أسباب هاته الآفة فهي تتعلق بانتشار الفساد السياسي و الدكتاتورية، الاحتكار السياسي، الظلم و الاستبداد، ناهيك عن حدوث نوع آخر من الفساد ألا و هو الفساد الاجتماعي المتضمن زيادة الفوارق بين الطبقات بسبب سوء توزيع الثروة⁽²²⁾.

و للتذكير فإن الفساد المالي مفهوم واسع لا يمكن حصره في تعريف محدد إلا أنه و بشكل عام يعتبر تلك الانحرافات المالية و مخالفة الأحكام و القواعد المعتمدة في تنظيمات و مؤسسات الدولة مع مخالفة ضوابط و تعليمات الرقابة المالية⁽²³⁾.

الكويت شهدت نوع من التدهور من خلال مؤشرات منظمة الشفافية العالمية⁽²⁴⁾ فقد انتشر الفساد بالمجتمع على نطاق واسع عبر فترة زمنية معتبرة منذ عام 2003 و إلى غاية 2008، و الجدول التالي يوضح ذلك بنوع من الدقة و الوضوح.

الجدول رقم: (01)

تطور وضع الكويت عالمياً وعربياً وخليجياً على مؤشر الشفافية العالمي بين عامي 2003 و2008⁽²⁵⁾

السنوات	الدرجة من 10	الترتيب خليجياً	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً	عدد الدول
2003	0,3	4	4	36	133
2004	4,6	5	7	44	146
2005	4,7	5	7	45	159
2006	4,8	5	6	46	163
2007	4,3	5	6	60	180
2008	4,3	5	7	65	180

نلمح جيداً من خلال النسب المبيّنة في الجدول بأن الفساد زاد حدة و انتشاراً في الفترة الممتدة من 2003 و إلى غاية 2008 على المستوى الخليجي، العربي و العالمي و هذا ما يؤدي بنا إلى القول بأنه لا بد على الأطراف المسؤولة من مضاعفة الجهود و العمل بكل الأساليب المتاحة للتحكم في درجة الفساد و مكافحة مسبباته المختلفة في الكويت.

و كإضافة هامة حول موضوع الفساد المالي فقد أكد تقرير منظمة الشفافية الدولية الصادر في غضون الفترة الأخيرة أن ثلث الفساد المالي مركزه العالم العربي، و نصفه في العالم الإسلامي، و للإشارة فإن التقرير أكد أن حجم الفساد المالي في الوطن العربي يساوي ثلث الفساد العالمي⁽²⁶⁾.

عموما نستطيع التسليم بالافتراض القائل بأن ظاهرة الفساد و بكل أنواعها أضحت تمثل مشكلة عميقة - إن صح التعبير - في المجتمع، لها مسببات و مظاهر كثيرة تتضمن ما يلي:
01- استغلال امتيازات السلطة و الانحراف الواضح عن التقيد بعامل النزاهة في ممارسة تلك السلطة.

02- النظام الانتخابي القائم و دوره الاساس في تفعيل ظاهرة الفساد على المستوى السياسي.

03- غياب عنصر الرقابة الإدارية، و بروز مظاهر المحسوبية، الرشوة و ضعف المسائلة.

03- ضعف عامل المواطنة و غلبة الولاء القبلي و الحزبي.

04- افتقاد عنصر الشفافية في السياسات الحكومية و القوانين⁽²⁷⁾.

من هنا نلمس جيدا مدى مساهمة العوامل السالفة الذكر في تفعيل ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وبالتالي لا بد من محاربة هاته الظواهر التي من شأنها المساس بالبناء الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي للدولة بشكل غير مرغوب.

02- التفاوت البارز في توزيع الدخل:

توزيع الدخل يكتسب أهمية بالغة على مستوى الأفراد بالنسبة للدراسات التي تهتم بقياس معدلات الفقر، و التي تتطلب ضرورة الحصول على معلومات حول توزيع الدخل على مستوى الأفراد حتى يتسنى لهم تحديد فئة الفقراء و من ثم المقدرة على تجميع المعلومات حولهم في مؤشر للفقر⁽²⁸⁾.

في الواقع عمليات توزيع الدخل تبين كيفيات انتقال المداخيل بين مختلف الأعوان و القطاعات الاقتصادية، و بواسطة هذه العمليات يتم توزيع القيمة المضافة التي يتم خلقها نتيجة للعملية الانتاجية.⁽²⁹⁾

هناك إشكال كبير تعاني منه أغلب البلدان ألا و هو مشكل عدم المساواة هاته الأخيرة التي إذا ما انتشرت بشكل كبير في مجتمع ما يصبح هذا الأخير مضطرا لإعادة توزيع الدخل و هذا يمس كل من البلدان الغنية و الفقيرة على حد سواء⁽³⁰⁾.

عموما إذا ما حاولنا البحث عن مسألة توزيع الدخل في الفكر الاقتصادي العربي الاسلامي فإنه لا بد من التأكد بأن العدالة الاجتماعية في الاسلام هي تفاوت في الدخل مع تحقيق عنصر حد الكفاية، فالإسلام يحث دائما على ضمان ضرورة زيادة الانتاج مع الحرص بالمقابل على تطبيق أسس العدل في توزيع الدخل⁽³¹⁾.

بالرجوع إلى البحث عن موقع عملية توزيع الدخل في الكويت فإننا نلاحظ أنه حتى

العام 2011 تراجعت الكويت في الترتيب العام لمؤشر التنمية، فالحرمان النسبي الناتج عن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي يمثل أبرز عامل مفاعل لظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية، عموماً مظاهر التفاوت في توزيع الدخل واضحة في الكويت فتوزيع الدخل بين كل الأسر الكويتية يتميز بدرجة عالية من عدم العدالة مقارنة بباقي دول العالم.

إذن التفاوت الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي في الكويت لا محال أنه يقود إلى ما يعرف بالحرمان النسبي هذا الأخير الذي أنتج رد فعل أكثر سلبية ممثل في الشعور بالإحباط و السخط العام مما يدفع حتماً إلى ممارسة العنف ضد النظام السياسي القائم على شؤون البلد و قياداته⁽³²⁾. إضافة لما تم عرضه من أفكار فيما سبق نشبر أيضاً إلى أن الفساد عندما يستشري في منطقة ما تكون له انعكاسات سلبية تمس كافة الميادين السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية، و الكويت - و كما أشرنا - أصبحت مهددة بتلك التداعيات الناجمة عن هذا النوع من الآفات - إن صح التعبير -

فالفساد يؤدي بالضرورة إلى إثراء القلة على حساب الكثرة مما يحقق تعميق الفجوة بين من يملكون و من لا يملكون، و عند هذا الحد تصبح الخدمات العامة في حالة خضوع للبيع و الشراء، و بالتالي خلق أزمات تتعلق بالطبقية و عدم العدالة داخل المجتمع⁽³³⁾.

* حلول و استراتيجيات

من الضروري إعادة النظر في أسباب ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت و ذلك بغرض اقتراح الحلول المناسبة و الناجعة للقضاء أو بالأحرى التخفيف و مقدرة التحكم في الظاهرة.

لقد تم تفصيل - فيما سبق - بعض النقاط المتعلقة بقضية العوامل الكامنة وراء تفشي الظاهرة في المنطقة و كاستنتاج عام حول ما تم عرضه لا بد على صناع القرار السياسي في البلد و كل طرف قائم على شؤون السلطة من التركيز على مجموعة من لاستراتيجيات المتعلقة بالحد من الفساد و تحقيق عامل الاستقرار و التي تتركز على ما يلي:

- 01- ضرورة تبني خيار ترشيد الحكم في الكويت.
- 02- ضرورة خلق فرص التكامل بين برامج القطاع العام و القطاع الخاص في الكويت.
- 03- العمل على إرساء قواعد التعاون على المستوى الإقليمي و العالمي بما يضمن مصلحة

جميع الأطراف.

الخاتمة:

دراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت ليس بالأمر الهين ببساطة لأن الظاهرة من أعمق الظواهر في المجتمع الكويتي، إضافة إلى كونها تفتت انطلاقاً من تراكم مجموعة من العوامل المتعددة الأبعاد و الجوانب فمنها ما يتعلق بالميدان السياسي و منها ما هو مرتبط بجوانب اقتصادية وبعضها الآخر يتعلق بالميدان الاجتماعي، كما لا ننسى دور العوامل الخارجية المتركة بالأساس على التحولات الكبرى البارزة في عالم ما بعد الحرب الباردة و دخول العالم في حالة تداخل المصالح و محاولة الوصول و بشكل تنافسي إلى المقدرة على استخدام القوة و فرض الهيمنة من طرف مجموعة من الوحدات الدولية المعروفة باسم القوى العالمية المهيمنة و المسيرة لشؤون العلاقات فيما بين الدول.

عموما الكويت شهدت العديد من مظاهر و صور عدم الاستقرار السياسي و الثورات و كل هذا ظهر كنتيجة حتمية لما يعرف بالاختلالات الاقتصادية و معوقات الإصلاح و تغييب - أو بالأحرى - إبعاد الكيانات القادرة على تفعيل عملية الإصلاح و تجسيدها في الواقع، و الأهم من ذلك كله هو استفحال ظاهرة الفساد السياسي، المالي، الاقتصادي و حتى الاجتماعي الثقافي.

الهوامش:

- 1- جلال معوض، «ظاهرة عدم الاستقرار السياسي و أبعادها»، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد 11، العدد: 19831.
- 2- نقلا عن: عزو محمد عبد القادر ناجي، «مفهوم عدم الاستقرار السياسي»، الحوار المتمدن، العدد: 2191، 2008/02/14، المحور: مواضيع و أبحاث سياسية.
- 3- المرجع نفسه.
- 4- هشام محمود الإقداحي، النظم السياسية المعاصرة. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص: 53.
- 5- رائد نايف حاج سليمان، «الاستقرار السياسي و مؤثراته». الحوار المتمدن، العدد: 2529، 2009/03/21، المحور: مواضيع و أبحاث سياسية.
- 6- حجازي عبد الحميد الجزار، «العوامل الاقتصادية و ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت»، بحوث اقتصادية عربية، العددان: 63 - 64 ، صيف/خريف 2013.

- 7- مجلس الأمة، «الدستور الكويتي خصائصه الشكلية و الموضوعية»، على الرابط الإلكتروني: <http://www.kna.kw/cit/run.asp>، تاريخ الدخول: 2015/05/07، ساعة الدخول: 20:54.
- 8- حجازي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره.
- 9- دولة الكويت، «دستور دولة الكويت»، على الرابط الإلكتروني: <http://www.kna.kw/pdf>، تاريخ الدخول: 2015/05/07، ساعة الدخول: 21:05.
- 10- نقلا عن: نفس المرجع.
- 11- نقلا عن: نفس المرجع.
- 12- نقلا عن: ميرزا الخويلدي، «في عيدها ال 54 ... الكويتي إلى أين؟»، على الرابط الإلكتروني: <http://www.arab.majalla.com/2015/article55252913/03/>، تاريخ الدخول: 2015/05/08، ساعة الدخول: 09:34.
- 13- محمد نبيل الشيمي، «العنف السياسي في العالم العربي... دواعيه و تداعياته»، الحوار المتمدن، العدد: 3009، 2010/05/19، المحور: مواضيع و أبحاث سياسية.
- 14- عبد العزيز دعيح الدعيح و آخرون، «دراسة ظاهرة العنف لدى الشباب بدولة الكويت»، التقرير الموجز لفريق العمل، على الرابط الإلكتروني: <http://www.youth.gov.kw/pr/asserts/pdf>، تاريخ الدخول: 2015/05/08، ساعة الدخول: 10:09.
- 15- علي إسماعيل مجاهد، «تحليل ظاهرة العنف و أثره على المجتمع»، مركز الإعلام الأمني، على الرابط الإلكتروني: <http://www.policemc.gov.bhtuports/2013/october/>، تاريخ الدخول: 2015/05/08، 00:00.
- 16- رحاب قزوني، «مظاهر العنف»، مجلة بشرى، العدد: 77، آذار 2003.
- 17- فيصل القعود، «ظاهرة العنف السياسي... الأسباب و الحلول»، على الرابط الإلكتروني: <http://www.aljarida.com/news/index>، تاريخ الدخول: 2015/05/08، ساعة الدخول: 18:00.
- 18- حجازي عبد الحميد الجزار، المرجع السابق الذكر.
- 19- داوود خير الله، «الفساد و معوقات التطور في العالم العربي»، على الرابط الإلكتروني: <http://www.arabhumansecuritynetwork.files.wordpress.com/2014/05/>، تاريخ الدخول: 2015/05/08، على الساعة: 22:32.
- 20- عمرو صابر، «الفساد الإداري و الاقتصادي... رؤية واقعية و إسلامية»، في: دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد: 09، جويلية 2007، ص: 85.
- 21- ماهية الفساد، على الرابط الإلكتروني: <http://www.nazaha.iq/%5cpdf>، تاريخ الدخول: 2015/05/08، ساعة الدخول: 22:53.
- 22- حسين حسن شحاتة، «الفساد المالي أسبابه و صورته و علاجه»، في: الوعي الإسلامي، العدد 552، يوليو 2011.

- 23- نور طاهر الأقرع، « استراتيجيات مواجهة الفساد المالي و الإداري»، على الرابط الالكتروني: www.aman.palastine.org، تاريخ الدخول: 2015/05/08، ساعة الدخول: 23:15.
- 24- فكرة إنشاء منظمة الشفافية الدولية طرحت من قبل السيد «بيتر إيجن» اعتبارا بأنه مدير البنك الدولي محاولا هذا الأخير من خلال عمله التنويه و الإشارة إلى مدى خطورة الفساد تحديدا في منطقة الدول النامية، غير أنه و في خضم ذلك واجه صعوبات و تحديات من قبل الدول الغربية هاته الأخيرة التي لا طالما حاولت البحث عن النفوذ و أعمال سيطرتها في تلك الدول، إلا أنه و بالرغم من ذلك قبلت الفكرة اعتبارا بأن الفساد يمثل جزء من الثقافة الإفريقية. للمزيد من التفاصيل حول نشأة المنظمة و أهدافها وآليات عملها راجع: محمد لموسخ، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، على الرابط الالكتروني: تاريخ الدخول: 2015/05/27، ساعة الدخول: 01:53. <http://www.univ-medea.dz/fac>
- 25- حجازي عبد الحميد الجزار، المرجع السابق الذكر، ص: 127.
- 26- ليتيم فتحة، ليتيم نادية، « الفساد و الثورات العربية »، مداخلة مقدمة في: الملتقى الوطني: التحولات السياسية في المنطقة العربية، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة سكيكدة، قسم العلوم السياسية.
- 27- علي الزعبي، « دراسة حالة الكويت »، في مرجع: اسماعيل الشطي و آخرون، الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية. ط. 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص- ص: 614 - 615.
- 28- رياض بن جليلي، «مفاهيم أولية»، المعهد العربي للتخطيط، على الرابط الالكتروني: تاريخ الدخول: 2015/05/30، على الساعة: 00:06. www.arab-api.org
- 29- عوينان عبد القادر، « المحاسبة الوطنية »، على الرابط الالكتروني: تاريخ الدخول: 2015/05/30، على الساعة: 00:14. <file:///c:/users/SAMSUNG>
- 30- جوناثان أوستري و أندروبيرغ، «أداة القياس التمويل والتنمية»، على الرابط الالكتروني: www.imf.org/external/arabic، تاريخ الدخول: 2015/05/30، ساعة الدخول: 00:12.
- 31- أمال لحسن شوثوي، «التفاوت في توزيع الدخل بين النظرية و التطبيق. وجهة نظر»، في: مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد: 04، 2005، ص: 17.
- 32- حجازي عبد الحميد الجزار، المرجع السابق الذكر، ص- ص: 129-128.
- 33- هاشم الشمري، إثثار الفتلي، الفساد الإداري و المالي و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية. ط. 1، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2011، 93.